

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان*

دأبت الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية منذ إنشائها في عام ١٩٦٢ على العمل من أجل تحقيق جملة أمور أخرى تشمل فيما تشمل إزالة الأسلحة النووية، وحقوق المرأة والطفل، والتضامن مع المرأة في جميع أنحاء العالم من أجل السلام. وهي، بوصفها منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد حضرت أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المعنية بالمرأة ودورات لجنة وضع المرأة. وتلتزم الرابطة التي تعدّ أكثر من ١٥٠.٠٠٠ من الأعضاء العاملين في الميدان، بأن تشجع على القيام على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وسائر الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

فقد أزهقت أرواح وضاعت مصادر رزق ودمرت ديار في زلزال بقوة ٩,٠ درجة، وفي موجة تسونامي التي تلتها وضربت شمال شرق اليابان في ١١ آذار/ مارس عام ٢٠١١، ثم في حادثة محطة الطاقة النووية. ونغتنم الفرصة لعرب عن امتناننا العميق للأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وجميع الأفراد لما قدموه من دعم وتشجيع للشعب الياباني، ولا سيما ضحايا الأضرار الفادحة التي لحقت بمحافظات مياجي، وايبواتي، وفوكوشيما في منطقة توهوكو.

وقد خلفت الكارثة ٢٠.٠٠٠ ضحية بين قتيل ومفقود. وبلغت درجة الإشعاعات الناشئة عن حادثة فوكوشيما النووية المستوى ٧ وفقاً للمقياس الدولي ذي النقاط السبع للأحداث النووية والإشعاعية، وليس ثمة حتى الآن ما ينبئ بقرب السيطرة عليها. ولا يزال هناك مخاوف واسعة النطاق من التعرض لتلوث إشعاعي. وستظل إعادة الإعمار وإزالة التلوث طويلاً ضمن قائمة التحديات ذات الأولوية القصوى المطروحة على المجتمعات المحلية، ولا بد من إشراك المرأة في جميع عمليات اتخاذ القرارات والآخذ فيها بالمنظور الجنساني.

وفي المنطقة المتضررة حيث الزراعة ومصائد الأسماك هما القطاعان الرئيسيان، تواجه البلديات ازدياداً سريعاً في نسبة الشيوخ إلى سكانها وتناقص عدد سكانها. وفيما يتعلق بالموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، التنمية والتحديات الراهنة"، تود الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية تقديم مساهمة تنظر فيها إلى التحديات التي تواجه الإعمار في ضوء الخبرة التي اكتسبتها.

* صدرت بدون تحرير رسمي.

أثر وقوع كارثة كبرى في مناطق ريفية: التحديات الناشئة عن الزلزال الذي ضرب منطقة شرق اليابان الكبرى ووقوع حادثة نووية

تقدر التكلفة الإجمالية للأضرار التي خلفها الزلزال الذي ضرب منطقة شرق اليابان الكبرى وموجة تسونامي والحادثة النووية بنحو ٩,٣ بليون دولار. وقد بلغت الأضرار التي لحقت بالزراعة والصيد نحو ٢٦ بليون دولار. ولا يزال معظم الأراضي الزراعية على حاله كما هو.

وفي محافظة مياجي، حيث دمرت ١١ في المائة من المساحة المزروعة، استعيد نحو ٣٠ في المائة فقط من تلك المساحة، وقد بدأ الكثيرون من المزارعين يفكرون في ترك الزراعة. وفي المناطق الساحلية، كانت هناك نساء كثيرات يعملن في مصانع تجهيز الأغذية البحرية والمحلات التجارية، لم يعرف ماذا حدث لهن وأين أصبحن. وقد وردت معلومات مفادها أن العاملات المؤقتات في مراكز الرعاية النهارية أو مطابخ المدارس قد جرى تسريحهن من العمل بعد وقوع الكارثة. وينبغي جمع إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن حالة العمالة في المناطق المنكوبة.

وقد أثبتت كارثة ١١ آذار/مارس أن سياسات الدولة بالتخلي عن القطاعات الأولية والبلديات على الاندماج وتقليص عدد العاملين في القطاع العام، إضافة إلى دمج المؤسسات الطبية وتقليل أعدادها، قد أسفر عن تفاقم الضرر وتأخير أعمال الإغاثة والإنقاذ. وينعكس تخلف اليابان في مجال المساواة بين الجنسين، كما يتبين ذلك من مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين (كانت ترتيب اليابان ٩٨ على ١٣٥ بلدا في عام ٢٠١١، وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ١١,٣ في المائة)، في أن الاستجابة لحالات الكوارث وإعادة الإعمار لا تراعي الاعتبارات المتعلقة بالمرأة.

وفي المحافظات المنكوبة الثلاث، كان معدل شيخوخة السكان (٢٠٠٩) ومعدل الخصوبة الإجمالي (٢٠٠٨) ٢٦,٨ في المائة و ١,٣٩ في إيواتي؛ و ٢٢,١ في المائة و ١,٢٩ في مياجي، و ٢٤,٧ في المائة و ١,٥٢ في فوكوشيما. ورغم أن المساحة التي تغطيها كل بلدية قد أصبحت أوسع كثيرا بعد عمليات الدمج التي شملتها، فقد جرى تخفيض عدد موظفيها، بما في ذلك قوام رجال الإطفاء، بنسبة ١٠ إلى ٢٥ في المائة، وأصبح هناك عدد أقل من المستشفيات العامة. وكانت بعض المدارس في المنطقة غير مجهزة على نحو يقوى على مقاومة الزلازل، ومن ثم، لم يكن بالإمكان استخدامها كمرافق إجماع، وهو ما يعزى إلى التخفيضات في الميزانيات.

وفي مرافق الإجملاء، كان الناس يعيشون في ظروف صعبة يعانون فيها من سوء التغذية جراء بقائهم هناك لفترات طويلة، وكلما كانت توجد أماكن للنساء يخلعن فيها ملابسهن، ولم تكن المخزونات كافية لسد الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة اجتماعيا، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوي الإعاقة. ومعظم هذه المرافق يديرها رجال، وهو ما يجعل من الصعب على المرأة إبلاغ صوتها للمطالبة باحتياجاتها. وقد بدأ النازحون في الانتقال إلى مساكن مؤقتة، ولكن القلق يزداد أكثر مع ازدياد احتمال اندلاع أعمال ضد المرأة، وهي التي تعيش في ظروف سيئة لا تلوح فيها في الأفق أي احتمال لعودة قريبة إلى حياتها الطبيعية.

وتتسم مشاركة المرأة في الوقاية من الكوارث في اليابان بنسبتها المتدنية. فالمجلس الحكومي لتصميم إعادة الإعمار يضم سيدة واحدة فقط من بين مجموع أعضائه البالغ عددهم ١٥ عضواً؛ ويضم فريق المجلس المعني بالدراسات امرأتين من مجموع أعضائه البالغ عددهم ١٩ عضواً؛ وتضم لجنة التحقيق في الحوادث في محطة فوكوشيما النووية امرأتين من مجموع أعضائها البالغ عددهم ١٠ أعضاء.

تمكين المرأة الريفية: من منظوري الوقاية من الكوارث وإعادة الإعمار

تدعو الرابطة الجديدة للمرأة اليابانية الحكومات المجتمعمة في الدورة السادسة والخمسين إلى القيام بما يلي:

- تمكين المرأة الريفية من خلال الإسراع في تنفيذ الاتفاقات والصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، ومنهاج عمل بيجين، ونتائج عمليات متابعتها، بما يحقق لها المساواة الفعلية مع الرجل في حياتها اليومية. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث إن الممارسات التقليدية والصور النمطية القائمة على نوع الجنس لا تزال متجذرة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار البيان العام بشأن المرأة الريفية الصادر عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، والذي تم اعتماده في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، من خلال تدابير لضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب ودعم المشاريع النسائية. ولكفالة مشاركة المرأة الريفية على قدم المساواة مع الرجل، فإن من الأهمية بمكان أيضا كفالة اشتراكها في جميع عمليات صنع القرار، إضافة إلى اشتراك وتعاون أيضا المرأة العاملة في القطاعات الريفية، ومنظمات المنتجين والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان في تلك العمليات

- اتخاذ تدابير لتخفيف العبء الملقى على عاتق المرأة فيما تقوم به في مجال رعاية الأسرة والمجتمع من أعمال غير مدفوعة الأجر، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز تكافؤ حصة مسؤولياتها مع حصة الرجل، وتعزيز تدابير الدعم الاجتماعي لفائدتها، بما في ذلك تحسين مرافق الرعاية والنقل العام
- ضمان تقديم الخدمة الصحية للمرأة الريفية في جميع مراحل عمرها من خلال إنشاء أنظمة المسح الصحي والفحص الصحي وتعزيز التثقيف الجنسي القائم على العلم والصحة والحقوق الإنجابية
- التسليم باستحالة تحقيق تقدم المرأة المزارعة ما لم تكن قادرة على العيش على الزراعة، واستحداث ضمانات لدعم أسعار المنتجات الزراعية ونظم لدعم الإيرادات، وتعزيز العمل اللائق في كل من الزراعة وفرص العمل غير الزراعية
- القيام إلى جانب، استباق الأزمة الغذائية العالمية، بتعزيز السياسات الزراعية على أساس مبادئ السيادة الغذائية لزيادة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ووضع قواعد دولية لحظر المضاربة على الأغذية ومراجعة اتفاقيات التجارة الحرة التي تزيد من حدة الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء
- مراجعة سياسات التكيف الهيكلي وسياسات الميزانية التي تعزز الخصخصة وترفع القيود وتحرر التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، وزيادة استثمارات الدولة في مجالات الضمان الاجتماعي والخدمات العامة والهياكل الأساسية في المناطق الريفية
- إعطاء الأولوية إلى تدابير حماية ضعاف الحال، بمن فيهم النساء، من التعرض للعنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان والمساوي، مع إيلاء اهتمام خاص إلى تأمين نقل المعلومات وتوزيع السلع ومرافق الإخلاء الآمن، ووضع خطط الاستعداد للكوارث تشرك فيها المرأة وتضمن فيها المنظورات الجنسانية
- تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين فيما يقوم به المجتمع من أعمال بناء مستدام في عمليات تحقيق التعافي والتعمير بعد الكوارث. فمن شأن الخصخصة، ورفع القيود ودخول الشركات الكبيرة باسم إعادة الإعمار أن يكون لها أثر مدمر على القطاعات المحلية، وهو ما يعوق تمكين المرأة؛ ولا بد من ثم، من تعزيز إعادة الإعمار بما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي ويحفزه بما يحافظ على الأواصر والهوية المجتمعية، والتركيز على استعادة فرص عمل الناس وسبل عيشهم

- القيام منعا لتكرار وقوع وتفاقم الكوارث الطبيعية، وتسريعا لتنفيذ تدابير التعامل مع تغير المناخ؛ بالتعلم مما يؤخذ به في المناطق الريفية من ممارسات فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة كالطاقة المستمدة من ضوء الشمس، والطاقة المستمدة من الرياح، والمولدات الكهرومائية الصغيرة والكتلة الحيوية، وإعادة النظر في سياسة الطاقة الوطنية لتحقيق مجتمع مستدام
- ترجمة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن ومتابعتها ووضعها موضع التنفيذ؛ ووضع خطط عمل وطنية، وتغيير السياسات الأمنية للدولة إلى سياسات تركز على منع التراعات، والقضاء على الحرب وتحقيق الأمن للناس
- الوفاء بالالتزامات الواقعة بموجب المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة عن طريق خفض الإنفاق العسكري بشكل كبير لإعادة توجيه الموارد نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.